

آراء* حول: مصر بعد ٢٥ نيسان (ابريل)... إلى أين؟

(١)

الوقائع تدحض محاولات تبرئة النظام المصري

نايف حواتمه**

اندفعت الامبريالية العالمية، الاميركية خاصة، وبسرعة كبيرة لضبط الاوضاع في مصر بعد اغتيال السادات، وتحديد اتجاهات سياستها بما ينسجم والتخوم التي حددتها اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد المصرية - الاسرائيلية وملاحقها في عهد السادات. فقد اصبحت مصر منذ عهد السادات تحتل موقعا هاما وأساسيا في اطار المصالح الاستراتيجية للامبريالية الاميركية... ولم يعد من السهل على الولايات المتحدة التفريط فيه، وباتت مصر تشكل ركناً من الأركان التي تعتمد عليها السياسة الاميركية وحركتها الرامية إلى تحويل المنطقة إلى بحيرة نفط ونفوذ اميركية، فضلا عن دورها المرتقب والضروري في ضمان وحماية المصالح الاميركية في المنطقة العربية وأفريقيا، بما يترتب عليه من مساهمات في دعم واسناد الأنظمة الرجعية العربية والافريقية (السودان، الصومال، عمان، زائير... الخ)؛ الأمر الذي أملى على الولايات المتحدة سرعة التحرك للمء الفراغ الذي خلفه السادات، واستباق اي عملية تطور جديده في وضع الحركة الجماهيرية، يمكن ان يسمح به هذا الغياب المفاجيء، لذلك فقد اصبح المجيء بالرجل المناسب هو الهم الأبرز للولايات المتحدة والدول الرأسمالية الامبريالية الأخرى الحليفة لها؛ ذلك أن اي خلل في دور مصر، يمكن ان يترتب على غياب السادات، من شأنه أن يعرّض الاستراتيجية الاميركية في المنطقة لانتكاسة كبيرة، ليس من السهل التوقع بأفاقها وحدودها، ومن هنا كان الاستنفار السياسي الاميركي والاوروبي الغربي الواسع «للماسك بزمام المبادرة» في مصر والتعجيل بتنصيب حسني مبارك - الرجل الذي شارك السادات في صياغة تفاصيل سياسته الاستسلامية الخيانية، والذراع الأيمن الذي اعتمد

* تنشر «شؤون فلسطينية» في ما يلي ثلاثة آراء حول الموقف من النظام المصري بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٢. والآراء المنشورة اجابات عن سؤال طرحته المجلة على حوالى ٢٠ كاتباً عربياً وفلسطينياً، وستنشر الردود التي تصل إلى المجلة في حينه.
** الأمين العام للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.